وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة لنيل شهادة ماستر إدارة محلية

من اعداد الطالب :

- صفصاف عمار

تحت اشراف :

- أ عروس ميلود

| | | |
|---|---|---|
| عروس ميلود | مشرفا | أستاذ |
| خوني يوسف | رئيس | أستاذ |
| عبدو مصطفى | مساعد | أستذ |

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــــــداء

إلى والدي، قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة، لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.أطال الله في عُمرهما

إلى إخوتي سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى السيدة التي أشعلت لي قناديلًا ،تنير دروبي بالودّ: إليك تلك الكلمات زوجتي الغالية؛ فقد كنتِ المرأة التي دفعتني دومًا، نحو طرق أفضل وأجمل.

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، ومن أتشوَّق لأن أرى مستقبلهما المشرق بإذن الله أهدي هذا البحث ولداي فلذات كبدي:.يوسف امير وتسنيم حفظهما الله

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا أهدي هذا البحث: إلى الأقارب قلبًا ودمًا ووفاءً.

عمار

# شكروتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر و حسن التدبير، والشكر سبحانه الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

أقدم الشكر الجزيل إلى صاحب الفضل الكبير الأستاذ المشرف.

ونشكره على مساهمته الفعالة وجهده الكبير في توجيهه لي وصبره علي حتى تم كنت

من إتمام هذا العمل.

كما أوجه الشكر و التقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على ايديهم

وأتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريبا وبعيد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

**المرجع:** القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

# تصريح شرفي

## خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

**أنا الممضي أدناه،**

السيد(ة) ضياف عمار

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203600076

الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2018 عن دائرة/ بلدية المسيلة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث ( مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022.06.19

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه

ملحق الإدارة الإقليمية

عبد القادر وخبلة

# استمارة معلومات

**المعلومات الشخصية:**

الاسم: عمار اللقب: صفصاف

اسم الأب: خليفة اسم ولقب الأم: زوينة صفصاف

تاريخ الازدياد: 1986.05.06 مكان الازدياد: أولاد حمة

رقم الهاتف: 0656467524

البريد الالكتروني: SefsafAmmar@Gmail.Com

العنوان الشخصي: نمر النعام . البتعية

**الباكالوريا:**

المعدل: 11,45 الشعبة/التخصص: آداب وعلوم انسانية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2005

**الليسانس:** علوم سياسية

تخصص الليسانس: تنظيمات سياسية وإدارية الدفعة/ سنة التخرج: 2010

**الماستر:**

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام) 10,01

**الوضعية المهنية:**

موظف: ☒ عاطل عن العمل: ☐

**في حالة موظف:**

وظيف عمومي: ☒ قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: بلدية اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل: ملحق إدارة إقليمية

**الصيغة:**

موظف دائم: ☒ موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

# المقدمة

## مقدمة :

إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدول الحديثة زاد من أهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الإداري المسؤول عن الأداء الوظيفي الرسمي ونشأت علاقة ثنائية التأثير بين الإدارة و التنمية الأمر الذي دفع الدول إلى تبني الأساليب الإدارية الملائمة والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهو خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تناسق إداري في السعي إلى الضبط الوظيفي التنموي المقبول.

وتماشيا مع التطورات النظرية للتنمية والانتقال إلى الأبعاد المحلية في البناء والقياس تحول تبعيا الاهتمام نحو الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها المحرك الفعال لها، الشيء الذي تتميز به هو أنها قريبة من المواطن فتعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل مسعى يهدف إلى تحقيق تقارب الإدارة المركزية على مستوى المحلي مع المواطن الذي يبقى غاية وهدف كل عمل تنموي.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا من اساليب المركزية الإدارية حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في الأقاليم الدولة.

وتبعا لذلك فان الإدارة المحلية تعتبر تنظيم إداري محلي خاضع لقوانين وأنظمة و تعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية الممثله بوزارتها المختلفة في الدولة، مما يعني أنها تابعة تنظيميا الى التنظيم الإداري للدولة.

الإدارة المحلية بهذا المعنى تختلف عن فروع الوزارات المركزية الموجودة في مناطق الدولة التي تبقى امتدادها لهذا الوزارات ولا تتمتع باستقلال تنظيم أو إداري أو مالي إنما تعتبر نوعا من عدم التركيز الإداري أما الإدارة المحلية وتمثل أجهزة تنظيمية وإدارية وماليه لها مدى من

الاستقلال تهدده الحكومة المركزية لهذا الشخصية المعنوية مستقلة وصلاحيات تنبع من ذلك ويتم تفويضها إليها من قبل الحكومة المركزية حيث تتمثل تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها فقط بينما تحتفظ الحكومة المركزية بحق تقرير الأمور في المنظمة المحلية في اتخاذ القرارات الرئيسية و رسم السياسات العامة فيها.

**اشكاليه البحث:**

و لدراسة هذا الموضوع تطرقنا إلى ابرز العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المستدامة تمت صياغةالإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في ظل بناءاتها الهيكلية وأداءاتها الوظيفية والتشريعات المنظمة لها في تحقيق التنمية المستدامة؟.

وتبعا لهذه الإشكالية الرئيسية تطرح مجموعه من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإدارة المحلية وفيما تتمثل مهامها ووظائفها؟.
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟.
- كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟.

**فرضيات البحث:**

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية ننطلق من الفرضيات التالية:

- ✓ للإدارة المحلية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

**أهداف الدراسة**

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- محاوله الكشف عن مختلف المشاكل والعوائق التي تقف في وجه الإدارة المحلية وفي المقابل البحث عن الحلول التي يمكننا من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.
- تمييز مصطلح الإدارة المحلية عن غيره من المصطلحات.
- استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية المستدامة.
- توفير معلومات جديدة خاصة بموضوع البحث على مستوى المحلي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- قله البحوث المعالجة لموضوع الدراسة.
- أهمية هذا الموضوع الذي أصبح من الاهداف الرئيسية للادارة المحلية والمركزية.
- الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة لأدوار المجالس المحلية على جميع المستويات.

**منهجيه البحث:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض شامل تفصيلي لكل المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية من جهة والتنمية المستدامة بمختلف مؤشرات قياسها من جهة أخرى.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي و النظري للإدارة المحلية

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الإدارة المحلية.**

**المبحث الثاني: نشأة وأهداف الإدارة المحلية.**

**تمهيد :**

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغيير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع – اقتضى ذلك كله – إلقاء عبء كبير على الدول فازدادت مهمتها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الديمقراطية، واستغلال الثروات وتوزيعها، وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتها. تلك الواجبات التي أثقلت كاهل الحكومات مما اضطرها إلى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإنجازها وتحت مراقبتها وإشرافها، وهكذا ازدادت أهمية الإدارة المحلية ضمن بيئاتها الجغرافية لارساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تساهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية .

ونسعى من خلال هذا الفصل إلى إلقاء الضوء حول الإطار المفاهيمي والنظري للادارة المحلية من خلال التركيز على مبحثين هما :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للادارة المحلية .

المبحث الثاني: نشأة وأهداف الإدارة المحلية.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

### المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية

تعددت تعاريف الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليها وفي ما يلي عرض لذلك:

- ✓ تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع احتياجاتها. وبذلك تكون قد سبقت الدولة وجودها.
- ✓ عرفها الكاتب الفرنسي: Walineبأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين[1].
- ✓ عرفها: Cherke Johnبأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة[2]، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية، وعرفت بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، وعرفت بأنها قيام وحدة محلية بإدارة نفسها، وتصرف شؤونها الخاصة، كما تعرف بأنها كيانات أنشئت بموجب الدساتير الوطنية للدول، أو دساتير الولايات، أو التشريعات العادية أو من قبل السلطة التنفيذية غايتها أداء مجموعة من الخدمات خاصة بمنطقة معينة ومحددة. وعرفت أيضا بأنها نظام إداري لامركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج

---

[1] شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007،ص20.-

[2] -أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2،عمان، 2013،ص18.

السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها، وعرفت بأنها أسلوب من أساليب الإدارة يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها، لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية. كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري اللامركزي، ويتم بموجبه إيجاد مجالس محلية منتخبة تقوم بإدارة شؤونها بإشراف الحكومة المركزية[1].

وعرفت بأنها تعني" نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئات محلية تُشكل لتتولى إدارة الشؤون المحلية المنتخبة"[2]،ونرى بدورنا أن الإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية.

وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم: الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي، ولما كان موضوع الإدارة المحلية يندرج تحت مظلة اللامركزية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات عامة (مرفقية وإقليمية) مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية فإن تحديد مفهوم الإدارة المحلية وبيان ماهيتها اقتضى أن نتحدث أولا عن كل من المركزية واللامركزية كأسلوبين للإدارة.

[1]–نفس المرجع، ص18.

[2]–ثامر بن ملوح المطيري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989،ص19.

## أولا: المركزية الإدارية.

### 1) تعريف المركزية الإدارية

لقد تعددت التعاريف الفقهية للمركزية الإدارية، وجميعها تدور حول حصر الوظيفة العامة في يد السلطة الإدارية المركزية، ويستخلص من هذه التعريفات، أن المركزية الإدارية تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيئات المحلية في البلدان والقرى.

فالدول المركزية تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة، وبشكل يسمح بتوحيد نمط الوظيفة الإدارية، وبهذا المجال يقول الفقيه الفرنسي برغلي(Barthelemy)"أن الدولة المركزية هي الدولة التي تتولى فيها الحكومة المركزية إدارة جميع مرافق الدولة العامة بصورة كلية أو مطلقة وتحتكرها، فهي مصدر إيجاد القرارات الإدارية ومركزها ".

ويقول ماجد راغب حلو" تقوم المركزية الإدارية على أساس وحدة السلطة التي تضطلع بالوظيفة الإدارية للدولة، عن طريق أقسامها وتابعيها الخاضعين لرئاستها في مختلف أرجاء ومرافق الدولة" ففي هذا النظام تكون كل المرافق العامة في الدولة تابعة للدولة المركزية وحدها، تنميها ميزانية واحدة هي ميزانية الدولة، ويديرها موظفون يعدون من عمال الدولة ويعملون باسمها ولحسابها.[1]

[1]–حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013، ص14.

ويقصد بالمركزية الإدارية في الدول على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة.[1]

ففي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذن تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وجمعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.[2]

### 2) أركان المركزية الإدارية

تقوم المركزية الإدارية –كأسلوب للتنظيم الإداري– على مجموعة من الأركان والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تركيز الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية في العاصمة والتي يكون بيدها وحدها سلطة إصدار القرارات المختلفة والإشراف على مختلف المرافق العامة في الدولة وسواءا كانت مرافق قومية أو محلية. فالمركزية الإدارية على هذا النحو لا تسمح بوجود مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على المرافق المحلية. التي يتعلق نشاطها بسكان الأقاليم والمناطق داخل الدولة.
- ✓ توزيع موظفي الجهاز الإداري على درجات إدارية متصاعدة تتبع كل درجة منها الأخرى مكونين بذلك هرما إداريا نجد في قاعدته صغار الموظفين وفي قمته الرئيس الإداري الأعلى وهو الوزير، ويتبع التسلسل الهرمي لموظفي الحكومة المركزية تدرج تصرفاتهم القانونية على نحو يجعل من هم في المواقع الإدارية الدنيا ملزمين بقرارات وتعليمات رؤسائهم في المواقع الإدارية العليا وإلا كانت تصرفاتهم معيبة وكانوا عرضة للمساءلة من قبل الرؤساء.

---

[1]–سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،1976 ،ص93.

[2]–عبد الغاني البسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991 ،ص117.

✓ أن يكون لكل عضو في درجة إدارية أعلى سلطة من دونه في السلم الوظيفي، وهو ما يسمى بالسلطة الرئاسية، ويقابل السلطة الرئاسية مسؤولية الرئيس عن أعمال مرؤوسيه أمام رئيسه الأعلى حتى يصل الأمر إلى الوزير الذي يكون مسؤولا إما أمام البرلمان (إذا كان النظام برلماني) أو أمام رئيس الجمهورية (إذا كان النظام رئاسي).[1]

**ثانيا: اللامركزية الإدارية.**

**1. تعريف اللامركزية .**

لقد انحصرت النظم العالمية التي عرفت المركزية و اللامركزية خلال مر العصور في نظامين هما نظام وحدة السلطة المركزية أو ما يطلق عليه بالمركزية الإدارية، ونظام تعدد السلطات الإدارية أو ما يطلق عليه اصطلاح اللامركزية الإدارية.

إن اللاتركيز الإداري يسمح للسلطة المحلية الممثلة للأجهزة المركزية باتخاذ القرارات المستعجلة التي تتطلبها الضرورات المحلية دون الرجوع إلى السلطة المركزية. فهذه الوظيفة التي يضطلع بها اللاتركيز تجعلها من جهة أمام الموقع المتقدم الذي يحتله هذا النمط الإداري في التسيير العام، وتبرز لنا من جهة ثانية حتمية اللجوء لهذه التقنية تجنبا للمساوئ الناتجة عن المركزية.

وهذا بالتحديد ما يتضح من خلال مفهوم اللاتركيز ومن خلال الأهمية التي يكتسبها ضمن توزيع المهام بين الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة.

وتعتمد اللامركزية الإدارية في فلسفتها على مبدأين: مبدأ تعدد السلطات الإدارية، و مبدأ ديمقراطية الإدارة[2].

[1]–محمد علي الخلايلة، الإدارة محلية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009 ،ص25،26.

[2]–حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص21، 22.

## 2. أركان اللامركزية الإدارية.

يقوم النظام اللامركزي على ثلاث أركان فهو يعترف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، ويعترف أيضا بوجود هيئات محلية أو مرفقة مستقلة، ويربط هذه الأجهزة المستقلة بالسلطة المركزية بموجب فكرة الوصايا، نحلل بشيء من الإيجاز كل ركن لوحده.

### أ. وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع بسبب ومبرر قيام النظام اللامركزي إلى وجود وظهور مصالح أو شؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح أو الشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

### ب. إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة منتخبة:

يقضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة، كما ورد بالركن الأول، إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها[1] .

حيث ذهب اتجاه آخر في الفقه إلى القول أن استقلال الأجهزة المحلية عن السلطة المركزية يقتضي تطبيق نظام الانتخاب فهو الضمانة الحقيقية والوحيدة لتجسيد فكرة الاستقلالية[2].

[1]–محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع،2004،ص24،20.

[2]–محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984 ،ص117.

### ج. الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية):

يقتضي نظام اللامركزية الإدارية وجود مصالح محلية متميزة، تديرها هيئات مستقلة، لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلال تام من السلطة المركزية، وعليه فإن لهذه السلطة حق الرقابة على الهيئات اللامركزية ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية، وتقرير تلك الرقابة ضرورة لازمة حتى لا تختل وحدة الاتجاه الإداري في الدولة، مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها[1].

## المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية

تقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين اثنتين هامتين، هما وقبل كل شيء تنظيمين اجتماعيين يتميزان بالاعتماد المتبادل بينهما أولا، ثم بينهما وبين بيئتهما ومحيطهما الاجتماعي ثانيا وتتمثلان في الولاية والبلدية.

### أولا: الولاية

تعرف الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ بموجب قانون، و إذا رجعنا إلى قانون الولاية نجد أن هذه الأخيرة هي هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية فهي جماعة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي[2] ولها اختصاصات، سياسية، اقتصادية وثقافية و هي أيضا تنظيم إداري للدولة. وتمتاز الولاية باعتبارها مجموعة أو وحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري، بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسيبة وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة، وذلك لأن أعضاء الهيئة وجهاز تسييرها وإدارتها لم يتم اختيارهم وانتقائهم كلهم بالانتخاب، وإنما يختار بعضهم بالانتخاب العام (الاقتراع) وهم أعضاء

[1]–هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان، 2004،ص16.
[2]–المادة الأولى من القانون رقم 12–07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 12 لسنة 2012.

المجلس للولاية بينما يعين باقي الأعضاء ووالي الولاية من قبل السلطات الإدارية المركزية بمرسوم ، وهم أعضاء المجلس التنفيذي للولاية والوالي، ويتولى إدارة الولاية مجلس شعبي منتخب بطريقة الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي[1].

تتكون من:

- **الوالي:** يشكل أعلى سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كمؤسسة، وذلك في الولاية كلها كإقليم جغرافي وسكاني محدد ويساعده في عمله كل من المجلس الشعبي للولاية و كذلك الهيئة التنفيذية أي أولئك الأفراد الموزعون على كل أقسام ومكاتب المؤسسة كأدوار[2].
- **المجلس الشعبي الولائي:** يمثل أساسا الإرادة الشعبية بوصفه منتخبا من طرف السكان المحليين، هو جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمار س سكان الإقليم حقهم في تسييره و السهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم.

**ثانيا: البلدية**

البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون، وقد عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة02 من القانون رقم10-11

[1]- نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2011/2010،ص120.

[2]- عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص57.

المتعلق بقانون[1]البلدية بأنها: "القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

ولقد تضمنت معظم الدساتير في الجزائر الإشارة للبلدية باعتبارها قاعدة لا مركزية، وهذا ما ورد في المادة 09 من دستور سنة 1963، المادة 36 من دستور سنة 1976 والمادة 15 من دستور سنة 1989 والمادة 15 من دستور سنة 1996.

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير البلدية فهو يعتبر رئيس الجهاز التنفيذي للبلدية، كما أنه حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية .

وله العديد من الصلاحيات باعتباره تارة ممثلا للدولة[2] على مستوى البلدية بصفته ضابط الحالة المدنية ومن ثم فإليه يعود أمر إضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية، ويجوز له أن يفوض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى احد الإداريين على أن يبلغ النائب العام والوالي بذلك، و يتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية، ومن ثم فإليه يعود صلاحية مباشرة التحقيق في الجرائم التي تقع في حدود إقليم البلدية والشكاوي التي ترفع إليه، وتارة أخرى ممثلا للبلدية[3] في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات والأعمال المدنية والإدارية وفقاً للشروط المنصوص عليها في التنظيمات، تسيير وإدارة الموارد البلدية بالإنفاق والإشراف على المحاسبة البلدية، يتولى إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهدايا والهبات والوصايا، وإبرام الصفقات العمومية والمزادات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

---

[1]– القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37 الصادرة في03 يوليو 2011.

[2]– المواد من 85 إلى 95 من القانون المتعلق بالبلدية.

[3]– المواد من 77 إلى غاية 84 من القانون المتعلق بالبلدية.

- **المجلس الشعبي البلدي:** وفقا للمادة 103 من القانون المتعلق بالبلدية يعد هذا المجلس إطارا للتعبير عن الديمقراطية و يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

## المطلب الثالث: مقومات الإدارة المحلية

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وإشرافها وهي ترتكز على ثلاث أسس:

### أولا: وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية

يرتكز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نظام جغرافي معين من أقاليم الدولة، وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئيها، وممثليها، وإبراز هذا الشكل القانوني الموحد هو حل للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها، واعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن الشخص الذي اعتبر أهلا للالتزام، وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية، بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات، وهذا الأمر تتبعه ذمة مالية مستقلة للأشخاص المعنوية، بما يسمح لهل القيام باختصاصاتها، ومن الأمثلة على تلك الأشخاص المعنوية المحافظات والبلديات[1].

إن اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب عليه ما يلي :

1. **الاستقلال المالي:** ويعني أن الوحدات لها مواردها المالية التي تستطيع تكوينها ثم اختيار الأسلوب الذي يلائم استغلالها، ومن أوجه هذا الاستقلال حقها في أن تضع موازنة محلية* منفصلة عن موازنة الدولة العامة، ولها حساباتها الخاصة المتميزة عن حسابات الدولة، ولها الحق في الاقتراض من البنوك التجارية أو أية جهة أخرى بقصد تمويل

[1]– سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير ، فلسطين، 2006،ص34.

*الموازنة المحلية: وهي الوثيقة المعتمدة التي تتضمن تقدير الموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدة المحلية عن فترة زمنية مقبلة واحدة.

مشروعاتها، ويحق لها، ترحيل فائض إيراداتها – إن وجدت – للسنة التالية من أجل تغطية احتياجاتها الطارئة أو لتحسين وتوسيع الخدمات الخاصة لتي تطلع بأعبائها.

2. **الأهلية القانونية:** وتعني قدرة الوحدات المحلية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، فلها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا والقيام بالتصرفات القانونية التي لا تتعارض مع أهدافها في إدارة شؤونها المحلية.

3. الحق في التقاضي: يترتب على كون الوحدات المحلية شخصية معنوية حقها في التقاضي. وذلك بقيام ممثليها برفع الدعاوي باسمهاهدف استرداد حقوقها أو استيفائها ممن يرفض أدائها اختيارا حتى وإن كانت الدولة نفسها أو أي شخص معنوي آخر.

4. الموطن المستقل: وهو الإطار الجغرافي الذي يحد الوحدة المحلية، وتمارس المجالس المحلية اختصاصاتها ضمن هذه الحدود. إضافة إلى أن المجلس المحلية لها مركز خاص كمقر لإدارتها ترسل منه واليه مراسلات، وتعقد فيه اجتماعاته، وتتخذ فيه قراراتها.

5. الممثل الشخصي للوحدة المحلية: يتوجب لكل شخص معنوي شخص طبيعي يعبر عن إرادته ويدير شؤونه. ويرأس هذا المجال رئيس يتحدث باسمه وينوب عنه بالتصرف حسب القانون.

6. ممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها: تعتبر الوحدات المحلية سلطات إدارية لها حقوق وامتيازات السلطة العامة التي يقرها القانون للجهات الإدارية. وكون المجالس المحلية هي من يمثل تلك الوحدات ويدير شؤونها، فإن لها الحق في ممارسة السلطات الإدارية والتمتع بامتيازاتها، فلها الحق في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد، وحق التنفيذ المباشر، وسلطة فرض رسوم معينة، وحق نزع ملكية للمنفعة العامة، وحق إبرام العقد الإدارية.[1]

[1]– أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره، ص48 ،49.

7. يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عامين، رغم أنه تحكمهم أنظمة وظيفية خاصة بهم مختلفة عن تلك المطبقة على موظفي السلطة المركزية، كما أنهم يقتضون مرتباتهم من موازنة الشخص الإقليمي الذي يتبعون له وليس من موازنة الدولة.

**ثانيا: قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية**

إن اعتراف المشرع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة الحلية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

وهناك خلاف حول الطريقة التي يتم بها ملأ مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الانتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين فيكون عدد منهم منتخبا والباقون تعينهم الحكومة[1].

**ثالثا: إشراف ورقابة السلطة المركزية**

إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم إلى سائر أنحاء الدولة، وتبقى رقيبة ساهرة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة من جهة، وفي نظام السياسة العامة للدولة من جهة أخرى، فاستقلال الهيئات المحلية هو استقلال أصيل مستمد من القانون، إلا أنه ليس مطلقًا، فممارسة الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية هو ما يسمى بالرقابة الإدارية ولا تعتبر الرقابة الإدارية قيدا على حرية الهيئات المحلية، أو معوقًا لأعمالها طالما كانت تمارس في حدود القانون، وكان أسلوب

[1]– أيمن عودة المعاني، مرجع سبق ذكره، ص53.

ممارستها يقوم على المساندة والمشاركة، فقديما قال جون ستيوارت ميل" إن الحرية ذاتها في حاجة إلى رقابة [1]، وعلى هذا فإن وحدات الإدارة المحلية لا تخضع لرئاسة الحكومة المركزية ولكنها تخضع لوصايتها في نطاق المشروعية.

## المبحث الثاني: نشأة و أهداف الإدارة المحلية :

### المطلب الأول: أسباب نشأة الإدارة المحلية

ترجع نشأة نظام الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الأخذ بهذا النظام ثم التوسع فيه، نذكر يما يلي بعض الأسباب.

**1) ازدياد وظائف الدولة:**

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة و الدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارة المحلية.

فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا متطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية[2].

**2ـ تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:**

يلاحظ أن الإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع أنحاء القطر على قدم المساواة.

---

[1]-سناء قاسم محمد حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2]–بسمة عولمي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4 ،الجزائر، ص258.

إن إتباع هذه الأساليب لا تشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع و الاستفادة منها جميع المواطنين، ولكن الأمر يختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق الجغرافية في القطر الواحد يتطلب تباينا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات فمثلا مدينة كبيرة السكان تختلف مشكلاتها عن مدينة محدودة السكان وإجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود إلى مدينة داخلية[1].

### 3. الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية

يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات و الرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين لا تتوفر في الكثير منهم الدراية والتحسس بحاجة الأهالي ورغباتهم.

### 4. التدريب على أساليب الحكم يساعد نظام الإدارة المحلية

من تجارب الدول المتقدمة . على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة وتدريبهم على أساليب الحياة النيابية عن طريق إيجاد مجالس محلية منتخبة من السكان المحليين، وهذه المجالس النيابية وكبار موظفي الدولة، كما وأنه ينمي لديهم الشعور بالدور الذي يؤدونه في أداء مرافقهم المحلية، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية، وكل ما يزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء الاجتماع من أقوى الضمانات لحيوية الأمم.

[1]–عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص21.

### 5. العدالة في توزيع الأعباء المالية

يلاحظ أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب، إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم وبمشيئتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة.

لربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع. أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية، إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم المحلية سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات.

### 6. تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين

إن وجود الهيئات المحلية والتي تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال[1].

[1]-عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص22،23.

## المطلب الثاني: أهداف الإدارة المحلية

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية لدولة ما يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي ينتج عنها العديد من الفوائد وفي الإجمال يمكن استعراض الأهداف التالية للإدارة المحلية.

### 1. الأهداف السياسية:

ترتبط الأهداف السياسية بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتتبع هذا المبدأ، و في إطار تلك الأهداف السياسية يمكن تناول الأهداف الفرعية التالية :

أ. **التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق، ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها[1].

ب. **الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي[2]:

- ✓ إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد

[1]–محمد محمود الطعامنة، وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005 ،ص35.

[2]–بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2006 ،2010،ص20.

بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياته وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.

- ✓ تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفأ منها، ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات ونفقات الميزانية المحلية والتخطيط للمستقبل.
- ✓ تتيح فرصة التدريب للقيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي .
- ✓ تسهم الديمقراطية المحلية في تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين، من خلال إتاحة فرصة المشاركة فيصنع السياسات المحلية أمامهم.

2. **الأهداف الإدارية**:يعتبر نظام الإدارة المحلية من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمة العمومية المحلية، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بآراء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يلي:

أ. **تحقيق الكفاءة الإدارية**: تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع عند نقطة واحدة هي نقطة التوازن، والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين.

ب. **تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري**:حيث أن خاصية الاستجابة السريعة للإدارة المحلية، والعلاقة المباشرة التي تربط بين المواطنين و موظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية، المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخير المعاملات وطوابير الانتظار.

ج. **العدالة في توزيع الأعباء المالية**:إن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب،

وربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، ولكن في حالة تبني نظام الإدارة المحلية يتحقق نوع من الرشادة في توزيع الحقوق، إضافة إلى أن ما يدفعونه من ضرائب ورسوم يتم صرفه على المرافق المحلية، وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤوليات المالية والاستفادة منها.

د. **تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:** إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطا وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضررا بالنسبة للمرافق القومية، لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك لأن مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض، من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

3) **الأهداف الاجتماعية:**يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم، والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

شعور الفرد داخل المجتمعات المحليات بشعور الفرد داخل المحتمات المحليات بأهميته في التأثير في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة[1].

[1]–بلجيلالي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص21 .

## المطلب الثالث: وظائف الإدارة المحلية

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما تتبعهما من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف ومجالاتها التي تخص عملها، ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

### أولا: الوظيفة التنموية

وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى[1]:

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

### ثانيا: الوظيفة السياسية:

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.
- دفع السكان المحليون إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي.

[1]– بوشامة مصطفى، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التجديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03 جوان2014،ص06.

**خلاصة :**

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم الإدارة المحلية التي تعبر عن التسيير الذاتي الذي يعتبر بمثابة وسيلة فعالة لاشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة،وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم فكلما استعانت الحكومة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها كلما كان ذلك مؤثرا على الديمقراطية.

حيث نجد اليوم أن الإدارة المحلية أصبحت تحتل مركزا هاما في النظام الداخلي لذا نجد الاهتمام بها أصبح في السياق الدولي العالمي ذلك أنها أثبتت وجودها ونجاعتها في مجتمعات كثيرة وليس من شك أن ذلك راجع إلى إيديولوجية الإدارة المحلية التي تقوم على أساس إشباع الحاجات المحلية، وتحقيق بناء وتقويم الشؤون المحلية بأيدي محلية وموارد ذاتية .

وعليه لابد من التكريس الفعلي والحقيقي لسياسة اللامركزية، لأنها الوسيلة الوحيدة التي تضمن استقلالية الجماعات الإقليمية ومبادرتها في مجال المشاريع التنموية المحلية إذ أنه قبل التكلم على أية تنمية لابد من أن تكون مفاهيم كل من اللامركزية والديمقراطية المحلية هي مفاهيم مترابطة ومتكاملة وموجودة فعلا وإلا سيبقى مشوار التنمية الإقليمية يواجه العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف.

# الفصل الثاني

## أساسيات حول التنمية المستدامة وعلاقتها مع الإدارة المحلية

**المبحث الأول: الإطار الإبستيمولوجي للتنمية المستدامة.**

**المبحث الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.**

**تمهيد:**

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية وفقدان

التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعددت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على قدرة حساب الأجيال القادمة في تلبية حاجياتها المادية والروحية، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى آخرا لتنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والمجتمع.

ومن خلال ذلك تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول: الإطار الإبستيمولوجي للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

# المبحث الأول: الإطار الإبستيمولوجي للتنمية المستدامة

## الطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يطفوا على السطح بقوة منذ أواخر القرن الماضي ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار:

### أولا: تعريف التنمية المستدامة

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ومفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة[1].

وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير بورتلاند سنة 1987 كمايلي "عملية للتعبير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته"[2].

[1]– العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011–2010،.ص11.

[2]- فرحي خديجة، بن لكحل محمد أمين، دور الحكومة في تحسين أداء الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة، 02 ،03 جوان2014.

واتفقت دول العالم على تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992م بأنها"ضرورة انجاز الحق في التنمية "بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال،حيث يعتبر إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ الفرص الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[2].

وحسب قاموس وبستر Websterفهي"تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعة دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".أما تعريف (وليم ولكزهاوس ) مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة هي "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق إن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقصتين".

ويعتبرها الاقتصادي السويدي "Solow Robertعدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[3].

وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية[4].

---

[1]– دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمةبها شهين، ط1،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، 2000،ص17.

[2]– ياسمينة زرنوخ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، الجزائر ،2006،ص129.

[3]– سهير إبراهيم حاجم الهيبتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط1 ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2014 ،ص112.

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الجيل القادم.

**ثانيا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة**

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هوا لشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الاقتصادية على إنها السعي الواعي من اجل تحقيق النمو مقاسا ينصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو من الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ،متجاهلة

---

[1]– عمار عماري، اشكالية التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف ، 07، 08،ص04.

بذلك الدور الذي تلعبها لبيئة كوسط تنقد فيه هذه السياسات الاقتصادية، والانفصال بين ما هو اقتصادي وهاهو بيئي كان واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة. وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما.

وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل اثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضم الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.

إن توقعات البيئة العالمية بينت أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية ،فتزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية[1].

لعلى أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما النشء ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968 .حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم ، دعى النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[2].

وفي سنة 1972 م نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية ،وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 ،ولعل من أهم نتائجه، هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان"حدود النمو " والتي تضمنت نموذج رياض لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية،النمو السكاني،

[1]– عمار عماري، سبق ذكره،ص04.

[2]– عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص01.

التطبيع، سوء التغذية و تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة ثلاثين سنة[1].

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5-16جويلية 1972 تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم،حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.وطالبت الدول النامية بأن لها الألوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تطبيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم ،وأشار إلى إن أكثر من 25الف نوع من الخلايا النباتية و الحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد لتقرير إنا لأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990مليون طن من أكسيد الكبريت،و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين ة57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[2].

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، لهدف منه توجيه وتقويم نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[3].

---

[1]-الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير،2007 ،ص25 .

[2]- خالد بوجعدار ، مساهمة في تحليل وقياس تكليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي، رسالة ماجستير ، قسنطينة، 1997 ،ص38.

[3]- عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص02.

وفي27 أفريل1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك"، ويعرف أيضا بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية هذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكدت بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النضر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهدها لعالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، وهكذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما بين 3 –4 جوان 1992 خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئية.

جدول أعمال (أجندة) مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية.

- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.
- إ قرار إتاحة الثقافة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في شهر ديسمبر1997 إقرار بروتوكول مؤتمر كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث غازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة

وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

من جانب آخر انعقد في أفريل 2002مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا،التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن21 أجندة القرن21 (الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992).
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

[1]– عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة .فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر ، عمان،2007 ،ص29.

## المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي تكمن فيما يلي.

**أولا: تحقيق الرفاه للسكان**

تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط. وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان والمجتمع، اجتماعيا، واقتصاديا، و نفسيا وروحيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية، بصورة عادلة ومقبولة، وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم، بوصفها إحدى القضايا الرئيسية[1].

وتشمل العدالة مدى الإنصاف والشمولية في توزيع الموارد، ومنح الفرص واتخاذ القرارات، وهي تتضمن توفير فرص متماثلة للعمالة، والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات التعليم، والصحة، والقضاء وتشمل المسائل المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية: التخفيف من الفقر وتوزيع العمالة والدخل، وإمكانية الحصول على الموارد المالية، والطبيعية وتكافؤ الفرص فيما بين الأجيال.

- وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:
- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.

[1]– عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره ،ص29.

- رقم جيني للقياس لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- معدل متوسط أجور الإناث والذكور.

**ثانيا: احترام البيئة الطبيعية**

تركز التنمية على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة توافق وانسجام.

**ثالثا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية**

ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها. عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وتنفيذها ومتابعتها وتقيميها[1]

**رابعا: تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية**

تتعامل التنمية المستدامة مع الطبيعية على أنها موارد محددة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها. وتعمل على استعمالها، وتوظيفها بصورة عقلانية.

إذ أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غيرت الاستدامة خصوصا في الدول المتقدمة صناعيا. السبب الرئيسي للاستنفاذ المستمر من الموارد الطبيعية. والتدهور المتواصل للبيئة العالمية ومن المسلم به على نطاق واسع. إن كوكب الأرض لا يستطيع أن يتحمل أنماط

[1]– سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص138،139.

الاستهلاك هذه المستويات المرتفعة يؤثر على خيارات الاستهلاك و الانتاج في الدول النامية حاليا ومستقبلا.

**خامسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:**

يتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات في عملية التنمية. وكيفية استعمال المتاح والجدية منها في تحسين نوعية حياة المجتمع. وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

**سادسا: إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجيات وأولويات المجتمع**

يتم ذلك بطريقة تلاءم إمكانية المجتمع. وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة. ووضع الحلول الملائمة لها[1].

[1]– سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص140.

## المطلب الثالث: خصائص واستراتيجية التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة خصائص وإستراتيجية تميزها على التنمية الاقتصادية،وإلا لما وجد هذا المفهوم الجديد وفيما يلي عرض لذلك.

### أولا: خصائص التنمية المستدامة.

من أهم خصائص التنمية المستدامة ما يلي:

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها اشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو اجتماعي فيها.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا وبالتالي تسعى إلى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي[1].
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء، والماء، والتربة، والموارد الطبيعية الأخرى.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحجات الأساسية والضرورية من الغذاء، والملبس والتعليم، الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

[1]– عجاج محمود ،كمال بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة،02،03 جوان 2014 ،ص11.

- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار 1التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئة[1].

لقد كانت هذه هي أهم خصائص التنمية المستدامة، أما استراتيجياتها فسنحاول تبيانها من خلال الفرع الموالي.

**ثانيا: إستراتيجية التنمية المستدامة.**

من أهم هذه الاستراتيجيات:

**1. إستراتيجية النمو غير المتوازن**

وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى إستراتيجية النمو المتوازن أين يؤكدّ ألبرتهيرشمانhirchman Albertإن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تتحقق انطلاقا من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي،لذا فإن النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نم وهذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

**2. إستراتيجية التنمية القطبية**

تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على إن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا انه يظهر في أما كن أو نقاط تدعى

[1]-ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلو م الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008.2009 ص24.

"أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو إن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية منشأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة أثار هذه الأقطاب.

### 3. إستراتيجية الصناعات التكاملية.

يركز دوبرنيس Debernis.D.Gفي إستراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية غالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دوبرنيس. على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن التي تكمن وظيفتها الأساسية إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلىرفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية.

[1]-ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ،ص24.

## المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، رغبة في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، إلا أن المجالس المحلية (الولائية – البلدية) تمارس عدة وظائف وصلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاēا للمشاركة في تسيير الإدارة العامة، حيث تضمن هذا المبحث مطلبين وهما: دور البلدية في التنمية المستدامة، دور الولاية في التنمية المستدامة.

### المطلب الأول: دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة.

إن البلدية خلية إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية على مستوى الدولة وبصفة خاصة على مستوى الإدارة.

#### أولا: في مجال التنمية الاجتماعية:

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، و له في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية أو الرياضية للشباب، كما يستعين بالمعونات المالية و الفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة و النظافة العمومية[1].

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي و نواة التغيير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون

[1]– حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد06 ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، افريل2010 ،ص90.

البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات و الرعاية الصحية و المتمثلة في:

- مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل و المساعدة على التشغيل.
- كما تعمل في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقا رية العامة و الخاصة و تنشيطها و تشارك في إنشاء التعاونيات العقارية و تساعد على ترقية برامج السكن أو مشاركة فيها.
- مهمة تكوين الفرد و نشر الثقافة و التعليم و محو الأمية و تشجيع انجاز المراكز والهياكل الثقافية و صيانة المساجد و المدارس القرآنية المتواجدة على ترابها[1].

**1. في المجال الثقافي والتعليمي.**

تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى انجاز مؤسسات التعليم الأساسي و صيانتها، و تشجيع كل إجراءات ترقية النقل المدرسي و ما قبل المدرسي (دور الحضانة)[2].

- حماية التراث المعماري و المواقع الطبيعية و الآثار و المتاحف.
- تسيير و إدارة المرافق الخاصة بالسينما و الفن و القيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.
- تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة والتنشيط.[3]

[1]–مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013 ،2014 ،ص42.

[2]–المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

[3]– فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2 ،مطبعة سخري، الجزائر، 2011 ،ص231.

### 2. مجال الصحة

تتكفل البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية، كما نصت عليها المادة 123 من قانون البلدية، في المجالات التالية[1]:

- توزيع المياه الصالحة للشرب و صرفها ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة و معالجتها و نقلها.
- مكافحة نواقل الأمراض المنتقلة.
- الحفاظ على الصحة الأغذية و المؤسسات المستقبلية للجمهور.

### 3. في المجال السياحي والسكن والنقل:

أما في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة و الخاصة و بتنشيطها و مشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، و تشجيع التعاونية و مساعدا على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه، كما يعمل المجلس على تشجيع و بناء العقارات والوحدات وزير الإسكان (المادة 119 من قانون البلدية).

أما في المجال النقل و التموين إذ تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام[2].

[1]– عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، ص146.

[2]– حسين فريحة، مرجع سبق ذكره، ص89 .

**ثانيا: مجال التنمية الاقتصادية:**

يعتبر أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهيز و التخطيط المحلي في حدود الصلاحيات المتاحة وفقا لسياسة العامة للمخطط الوطني.

ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، وليس مجرد برمجة وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل السلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة[1]. حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية و الانجاز و التجهيزات التجارية و إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها، و تسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني.

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، و تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية[2].

كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.[3]

---

[1]– عبد الله اربح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 03نوفمبر 2011 ، ص 83 .

[2]– فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06 ، جامعة محمد خيضر، .بسكرة، أفريل 2010 ص59 .

[3]– المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

**ثالثا: مجال التنمية البيئية.**

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة و هذه لعدة اعتبارات أهمها:

- من أهم الأعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.
- حماية الممتلكات العامة و الخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.
- اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية و الأعمال التطوعية.

و لكن هذه الاستقلالية لا تعني إعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة و الإشراف عليها.

إذ أصبح الاهتمام بالبيئة و حمايتها و الحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيبا على المستوى الوطني و المحلي من خلال اعتبارات سياسية و وطنية و ربطها بالتنمية المستدامة.[1]

**رابعا: المجال المالي**

تنص المادة 180 من قانون البلدية على اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ميزانية البلدية،ويختص المجلس بالتصويت عليها باعتباره الآمر بالصرف باسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية و توفر

[1]- محمد بلخيري، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل اصطلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 ، 2013 ،ص17.

الاعتمادات، كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية و المالية.

تخضع حسابات البلدية أيضا إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا للقوانين المتعلقة بالمحاسبة في نص المادة 02 من 20-95المتعلقبها.

حيث أن البلدية مسؤولة على تسيير ميزانيتها التي توضع مصادر الدخل و أوجه الإنفاق العام على مشروعات البلدية[1] .

## المطلب الثاني: دور الولاية في التنمية المستدامة.

تنص المادة 76 من قانون الولاية على انه" :يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة " التي يحددها القانون و التنظيمات، حول كل قضية تهم الولاية.

### أولا: مجال التنمية الاجتماعية.

يمارس المجلس صلاحيات كثيرة ذات طابع اجتماعي و منها:

#### 1. المجال الثقافي والتعليمي

يحق للمجالس الشعبية أن تختص بكل مجالات الترقية و التراث الثقافي و المحافظة على التنسيق مع البلديات، وفقا للمادة 98 من قانون الولاية.

كما يسعى المجلس لإنشاء منشآت ثقافية و رياضية و ترفيهية بالتشاور مع البلديات والأجهزة المعنية، و يقدم برامج أنشطة الشباب و مساهمة في نشر و ترقية التراث الثقافي[2].

---

[1]- مختاري وفاء، مرجع سابق، ص47 .

[2]- مختاري وفاء، مرجع سبق ذكره، ص49.

تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية و تطبيقا للخريطة المدرسية و التكوينية، بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني، و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا تجدد تجهيزاتها على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها[1].

كما يساهم في تنسيق مع مجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة و المعوقين و المعوزين و التكفل بالمرضى و المتشردين عقلي[2].

**2. المجال الصحي:**

يقوم المجلس بإنشاء المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية كما يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة[3].و هذا وفقا للمادة 94 من قانون الولاية.

**3. المجال السياسي والسكن والنقل**

في المجال السياحي يساهم المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة بالولاية، و ذلك باتخاذ الإجراءات التي تساعد استغلال القدرات السياحية و تشجيع الاستثمار[4].

يتبين للنشاط السياحي انعكاسات على المستوى معيشة المواطنين و على مستواهم المعيشي و نمط حياة الأفراد[5].

---

[1]– المادة 92 من قانون الولاية07/12 .

[2]– فريدة قيصر مزياني، ، مرجع سابق، ص199 .

[3]– نفس المرجع، ص199.

[4]– مختاري وفاء، مرجع سابق،50.

[5]– فريدة مزيان، مرجع سابق، ص6261 .

أما في المجال السكن و المواصلات تعتبر من أهم المواقع العامة التي تهتم بها الإدارة الحديثة[1].

كما يعمل المجلس على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفقا لنص المادة100 من قانون الولاية، إذ يساهم في إحداث و خلق المؤسسات و شركات البناء العقاري، ويشجع التنمية التعاونية في ميدان السكن، و يشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار و يشارك في عمليات الإصلاح[2]، كما يساهم في القضاء على السكن الهش و غير الصحي ومحاربته[3].

**ثانيا: مجال التنمية الاقتصادية**

إن طبيعة الظروف الاقتصادية يفرض على الجماعات المحلية أن تتولى عدة وظائف اقتصادية من خلالها المساهمة الفعلية في عملية الإنعاش الاقتصادي المحلي.

يطلع المجلس الشعبي الولائي بدور هام في المجال الاقتصادي، فهو يشرف على مخطط الولاية من أجل التنمية الاقتصادية،حسب نص المادة02/80 ،يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائية باعتباره مخططا قطاعيا ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات الولائية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك، و يكون تحضيره بدراسة الاقتراحات المشاريع في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة بعد إرسال المخططات لها.

[1]– حسين فريجة مرجع سابق، ص78.

[2]– مختاري وفاء، مرجع سابق، ص199.

[3]– المادة101 من قانون الولاية 07/12 .

### 1. المجال الصناعي

يقوم المجلس بإنشاء و إدارة الصناعات الصغيرة، و تشجيع الخواص على الاستثمار و إنشاء المؤسسات والمناطق الصناعية.

خلق و تسيير مؤسسات و وحدات لصناعة و تحويل المنتجات الفلاحة (الحيوانية والزراعية) بالقدر اللازم لتغطية حاجات الاستهلاك بالولاية.

### 2. المجال الفلاحي

يمكن حصر اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال في النقاط التالية:

- القيام بالأنشطة التي تساعد على استثمار الأراضي الزراعية الخالية و حماية التربة وإصلاحاتها.
- مكافحة أخطار الفيضانات والقيام بكل الأشغال و الإصلاحات الصحية و التصريف للمساهمة في الحماية الاقتصادية للمسائل الزراعية في الولاية و تنميتها.
- تنمية تربية الحيوانات و تحسين الم ا رعي و توفير العلاف للمواشي[1].

حسب نص المادة 87 يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير، و تطويره و يساعد البلديات تقنيا و ماليا في المشاريع التمويل المياه الصالحة للشرب و تطهيرها[2].

يتولى المجلس حماية و توسيع الأراضي الفلاحية و بعث الترقية الفلاحية في المنطقة

كما يبادر لكل عمل منشأته حماية الثروة الغابية و الثروة الحيوانية، كما يبادر بكل

---

[1]– مختاري وفاء، مرجع سابق، ص51.50 .

[2]–المادة 84 من قانون الولاية،07/12.

أعمال الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية.

**ثالثا: في مجال التنمية البيئية**

خول المشرع للولاية مجموعة من صلاحيات من ضمنها حماية البيئة بموجب قانون الولاية و تعد الولاية هيا لجماعة الإقليمية الثانية بعد البلدية حسب المادة 160 من الدستور، وحماية البيئة من أهم المواضيع التي تتدخل في تصاميم المهام المحلية للولاية.

باعتبار المجلس الشعبي الولائي يحتل مركزا قانونيا مهما و يعد عاملا فعالا في التنمية المحلية، و يقوم في هذا المجال ما يلي:

يبادر بأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية و صيانتها.

و يحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة العمرانية، كما يتخذ كل إجراء من شأنه ضمن تنمية الولاية حسب القدرات و المميزات الخاصة بكل ولاية [1].

**رابعا: في مجال التنمية المالية**

يقوم المجلس بمهمة التصويت على الميزانية بعد تحضيرها و ترتب عنها الإيرادات ومصروفات على أساس نوعها وبرامجها، و يتم ضبط الميزانية بصفة نهائية، و للمجلس الولائي الحق في أن يصوت على القروض الضرورية لإنجاز المشروعات المختلفة.

لأهمية الاختصاصات المالية و خطورتها فإن المجلس يخضع في مباشرتها لرقابة إدارية من قبل وزير المالية، و هذا الأخير يقوم بوضع تقرير سنوي يتضمن ملاحظتها بشأن

[1]-عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2010 2011، ص45 .

التسيير المالي للولايات و المؤسسات العمومية الموجودة في نطاق الولاية لاطلاع على النتائج الرقابة المالية[1].

[1]-فريحة حسين، مرجع سابق، ص76 .

**خلاصة :**

وفي نهاية الفصل يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها، ومن ميزتها أنها توفق بين العنصر البيئي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

وتجَسد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة من خلال عدة ندوات ومؤتمرات محلية وعالمية والتي كان من بين أهمها مؤتمر جوهانسبورغ العالمي للتنمية المستدامة سنة 2002 ،الذي تبنى أهدافا للألفية الجديدة أساسها محاربة الفقر وتعميم التعليم والمحافظة على البيئة....و غيرها، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر، متزامن ومتوازي مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة.

# الخاتمة

## الخاتمة :

من خلال العناصر التي تناولناها والتي تصب في مجملها حول إشكالية تضم شطرين أساسيين في حلها، من جهة الإدارة المحلية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها التغيرات الراهنة والمتطلبات الضرورية، سواء كانت لصالح الأفراد أو لصالح الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التنمية التي صارت من المواضيع الأكثر أهمية وتداولا، وكذا من الأسباب التي أضحت تستدعي إحداث الإصلاحات وتحقيق التوازن والتعاون الفعال بين أفراد المجتمع، وبين الهيئات الحكومية من أجل الاهتمام بالتجمعات المحلية على كل الأصعدة، وتحقيق تنمية محلية دائمة تقوم على أساس الإدارة المحلية لتحقيق نوع من الاستقلالية في هذه الوحدات، والدعم المالي الذي يحقق نوعا من الاكتفاء النسبي في مختلف المشاريع التي تدرج في إطار البرامج التنموية، إلى جانب الاعتماد

على أسلوب التخطيط الذي يعد فعلا سياسة فعالة في النهوض بالإدارة إلى الأحسن وتسهيل وصولها إلى تحقيق التنمية المستدامة في التخصصات المختلفة والداخلة في عملية التنمية.

ولتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي ان يخرج عن المسعى العام للمؤسسات المركزية للدولة غير أن ما يلاحظ وبشكل جلي ان الادارة المحلية تعاني ضعفا، سواءا من ناحية الكوادر البشرية او الموارد المالية.

كما ان عم التكريس الفعلي لنظام اللامركزية ادى الى تقليص المبادرة بكل استقلالية في مجال المشاريع التنموية المحلية من طرف الجماعات المحلية، وبذلك ينبغي وضع حد لنفوذ السلطة المركزية حتى تتمكن الهيئات المحلية من تقرير وتنفيذ ما تراه مناسبا كونها الاقرب الى المواطن والأدرى بانشغالاته في جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال هذين الفصلين، توصلنا إلى عدة نتائج.

**نتائج الدراسة:**

- تنشأ الإدارة المحلية وفق القوانين الإدارية التي تتطلب في الغالب إجراءات معقدة لتعديلها أو إلغائها،كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الإدارة المحلية هي سلطة مفوضة وليست مكتسبة أما استقلاليتها فهي إدارية محضى.
- التنمية المستدامة لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها، وإنما إدارة محلية واعية ونادرة على التسيير ومساندة حكومية.
- خلق نمط جديد في التسيير يفتح الباب أمام المبادرات والطموحات المستقبلية للتطوير والتحديث والتنمية المستدامة، من خلال الإسراع في وضع قانون للجماعات المحلية يمكن من الصرامة العقلانية في التسيير المحلي ويضمن اللامركزية الإدارية.
- يتيح أسلوب الإدارة المحلية فرصة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات من خلال المنتخبين في المجالس المحلية.
- تعزيز البعد الديمقراطي للإدارة المحلية المتمثلة أساسا في المجالس المنتخبة حيث يجب توفر كل الآليات القانونية والعملية التي من شأنها تجسيد مبدأ مشاركة المواطن المحلي باعتباره ركنا أساسيا في الإدارة المحلية.
- التخفيف من حدة الوصايا الإدارية على الجماعات المحلية بالشكل الذي يحررها أكثر في إدارتها.
- للشؤون المحلية وذلك من خلال تحديد أعمال المجالس المنتخبة التي تخضع للمصادقة بحيث تكون هذه المصادقة الاستثناء وليس الأصل.
- تتخبط الإدارة المحلية في مجموعة من المشاكل التي تُنقِص من فعاليتها خاصة في الدول النامية، وبالخصوص مشكل التمويل.

# الفهرس

| العناوين | الصفحة |
|---|---|
| تشكر و تقدير | |
| إهداء | |
| المقدمة | أ |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المحلية** | |
| المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية | 5 |
| المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية | 5 |
| المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية | 11 |
| المطلب الثالث: مقومات الإدارة المحلية | 14 |
| المبحث الثاني: نشأة وأهداف الإدارة المحلية | 17 |
| المطلب الأول: أسباب نشأة الإدارة المحلية | 17 |
| المطلب الثاني: أهداف الإدارة المحلية | 20 |
| المطلب الثالث: وظائف الإدارة المحلية | 23 |
| **الفصل الثاني: اساسيا حول التنمية المستدامة وعلاقتها بالإدارة المحلية** | |
| المبحث الأول: الإطار الإبستمولوجي للتنمية المستدامة | 27 |
| المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة | 27 |
| المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة | 33 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: خصائص واستراتيجية التنمية المستدامة | 36 |
| المبحث الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة | 39 |
| المطلب الأول: دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة | 39 |
| المطلب الثاني: دور الولاية في تحقيق التنمية المستدامة | 44 |
| الخاتمة | 52 |
| قائمة المراجع | 55 |
| الفهرس | 61 |

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### أ. الكتب

1) أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2013.
2) ثامر بن ملوح المطيري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989.
3) حسين عبد القادر، الإدارة المحلية في فلسطين بين الماضي والحاضر، دار الفكر للطبع والنشر، ط1، القدس، 2013.
4) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، ط2،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
5) دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمةđ اء شهين، ط1 ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر، 2000.
6) سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،1976
7) سهير إبراهيم حاجم الهيبتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط1 ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2014.
8) شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
9) عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية– دراسة مقارنة – ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ،عمان،2001.
10) عبد الغاني البسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991.
11) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة . فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها، دار صفاء للنشر ، عمان،2007.
12) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري المحلية، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

13) فريدة قيصر مزياني، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011.

قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

14) محمد علي الخلايلة، الإدارة محلية، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ط1 ,عمان، 2009.

15) محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984.ذ

16) محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع.

17) هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان، 2004.

**ب. الأطروحات والرسائل:**

1) بلجيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير، تلمسان، 2010/2009.

2) خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي، رسالة ماجستير، قسنطينة، 1997.

3) ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2008/2009.

4) سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006.

5) عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2011/2010.

6) عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004 . 2005.

7) محمد بلخيري، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل إصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 . 2013.

8) مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013 .2014.

9) نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 .2011.

10) ياسمينة زرنوخ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير عير منشورة، الجزائر،2006.

**ت. المجلات والملتقيات:**

**المجلات:**

1) بسمة عولمي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4 ،الجزائر 2011..

2) حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد06 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، افريل2010.

3) عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 03نوفمبر 2011.

4) فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06 ،جامعة محمد خيضر، .بسكرة، افريل 2010.

**الملتقيات:**

1) بوشامة مصطفى، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التجديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، 02،03جوان2014.

2) عجاج محمود ،كمال بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: آليات تطوير الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة ،02 . 2014.جوان03

3) عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، سطيف،07 . 08 أفريل2008.

4) فرحي خديجة، بن لكحل محمد أمين، دور الحكومة في تحسين أداء الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، البليدة، 02 . 03جوان2014.

5) محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS،واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد – الثاني "البعد الاقتصادي"، ط1،بيروت،2006.

**ث. القوانين والمواد:**

1) القانون رقم 11 –10 المؤرخ في 22 يونيو2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37الصادرة في03 يوليو 2011.

2) المادة 84 من قانون الولاية 12/07.

3) المادة 92 من قانون الولاية12/07.

4) المواد من 85 إلى 95 من القانون المتعلق بالبلدية.

5) المواد من 77 إلى غاية 84 من القانون المتعلق بالبلدية.

6) المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

7) المادة 122 من قانون البلدية 10/11.

## الملخص :

من خلال العناصر التي تناولناها والتي تصب في مجملها حول اشكالية تضم شطرين اساسيين في حلها من الادارة المحلية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة التي تنشدها التغيرات الراهنة والمتطلبات الضرورية سوآءا كانت لصالح الافراد او لصالح الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق التنمية التي صارت المواضيع الاكثر اهمية وتداولا وكذا من الاسباب التي اضحت تستدعي احداث الاصلاحات وتحقيق التوازن والتعاون الفعال بين افراد المجتمع وبين الهيئات الحكومية من اجل الاهتمام بالتجمعات المحلية على كل الاصعدة وتحقيق تنمية محلية دائمة تقوم على اساس الادارة المحلية لتحقيق نوع من الاستقلالية في هذه الوحدات والدعم المالي الذي يحقق نوعا من الاكتفاء النسبي في مختلف المشاريع التي تدرج في اطـــــــار البرامج التنموية الى جانب الاعتماد على اسلوب التخطيط الذي يعد فعلا سياسة فعالة في النهوض بالإدارة الى الاحسن وتسهيل وصولها الى تحقيق التنمية المستدامة



## Résume:

A travers les élément que nous avons traites et qui sont dans leur intégralité sue les comprend problématique deux parties essentielles ale résoudre ,du point de l'administration local , qui jouent un rôle majeur dans la réalisation du développement local durable poursuivi les changement actuels et les exigences nécessaires , que ce soit au profit des individus ou pour le bénéfice de l'économie nationale dans le but de parvenir à un développement devient l'un des sujets les plus importants et fortement négocies , ainsi que les raisons qui deviennent mandat apporter des reformes et de parvenir à un équilibre et une coopération efficace entre les membres de la société , et entre les organismes gouvernementaux afin les assemblées locales a tous les niveaux , et atteindre un développement local permanent base sur une base de gestion locale pour atteindre une sorte d'autonomie dans ce unités , et le soutien financier qui atteint une sorte de suffisance par rapport a divers projets à inclure dans le cadre des programmes de développement , ainsi que compter sur la méthode de planification , qui est en fait une politique efficace dans la promotion de la gouvernance pour le meilleur et pour faciliter leurs accès au développement durable dans les discipline impliquées dans le processus de développement.